تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة

أ.لحمر خديجة.

جامعة بومرداس– الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة، حيث يرى البعض أن الاندماج في هذا الاقتصاد أصبح حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي استنادا على منهجية البنك الدولي التي تسمح بمقارنة الجزائر مع باقي دول العالم.

وتوصلت الدراسة إلى أن على الجزائر انتهاج إستراتيجية طويلة الأمد لتطوير المعرفة مع التركيز على تحقيق معدلات نمو حقيقية.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة، التعليم، الإبداع.

Résumé:

La présente étude vise à évaluer la position de l'Algérie dans l'économie de la connaissance, qui est vue comme une inévitabilité pour le développement économique. Dans ce cadre, nous essayons à travers cette étude de connaitre l'empressement de l'économie Algérienne à s'intégrer dans cette économie basée sur la connaissance en s'appuyant sur l'application des indicateurs de l'économie de la connaissance. Cette étude s'est basée sur la méthodologie de la banque mondiale permettant de comparer les indicateurs de l'économie de la connaissance en Algérie avec le reste de monde.

L'étude a révélé que l'Algérie doit poursuivre une stratégie à long terme pour le développement de la connaissance, en mettant l'accent sur la réalisation d'un taux réel de croissance.

Mots-clés: Connaissance, Economie de la connaissance, Indicateurs de l'économie de la connaissance, Education, Innovation.

مقدمة:

تعيش الجزائر اليوم على وقع تغيرات كبيرة ومتسارعة أبرزها التطور المذهل للتكنولوجيا الإعلام والاتصال و التطور التقني الغير المسبوق الذي ساهم في ظهور طور جديد في تطور الاقتصاد هو الاقتصاد المبني على المعرفة، والذي يرى فيه الاقتصاديين كموجه هام لانتقال الدول السائرة في طريق النمو إلى مصف الدول المتطورة، إذ أن المعرفة هي مفتاح التنمية الاقتصادية و معيار قوة الأمم.

والجزائر مطالبة بالاستفادة من هذا الاقتصاد الجديد بجدية بكل ما يتيحه من فرص لتحقيق التنمية المستدامة وما يفرضه من تحديات، وهذا لا يكون إلا من خلال وضع إستراتيجية واضحة وتطبيقها خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمتاز بعوامل قوة كثيرة رغم تخلفه عن قطار التنمية الاقتصادية.

انطلاقا مما سبق ذكره يركز هذا البحث على معالجة إشكالية فكرة تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على الريع البترولي كمصدر أساسي للدخل إلى اقتصاد معرفي يركز على كفاءة الموارد البشرية والمعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:على ضوء ما سبق مشكلة البحث تتمحور حول طرح سؤال مركزي هو ما مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة؟.و تحاول هذه الدراسة من خلال هذه الإشكالية الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة؟
- ما هي وضعية الجزائر في مؤشرات الاقتصاد الجديد مقارنة بباقي العالم؟
- ما هي السياسات والآليات الواجب إتباعها لإدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الجديد؟

فرضيات البحث:يمكن الاعتماد في البحث على الفرضيات الآتية:

- الاقتصاد الجزائري يملك كل مقومات التوجه إلى اقتصاد المعرفة.
- الجزائر مازالت بعيدة عن تطبيق الاقتصاد المعرفي.

أهمية البحث:تتركز أهمية البحث في معرفة موقع الجزائر من التوجه العالمي الجديد نحو اقتصاد المعرفة، الذي أثبتت التجارب العالمية أن هذا التوجه الجديد _كان العامل الأساسي في انتقال دول فقيرة إلى مصف الدول المتقدمة على غرار الهند و ماليزيا.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى التعرف على أداء الاقتصاد الوطني في مجالات اقتصاد المعرفة اعتمادا على منهج البنك الدولي المحدد لإطار اقتصاد المعرفة على أساس ركائز اقتصاد المعرفة، باعتباره يعتمد على دراسة مقارنة لمؤشرات اقتصاد المعرفة.

منهجية الدراسة:تعتمد منهجية هذه الدراسة على استخدام الأسلوب التحليلي المقارن من خلال تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات ومؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر ومقارنتها مع دول أخرى وفق البيانات المتاحة في الفترة الممتدة بين2003-2013، ففي 2003

بدأت أول خطوة في الجزائر من خلال مؤتمر مرسيليا الأول، تلتها بعدها عدة مؤتمرات تولي الاهتمام بموضوع انخراط الجزائر في الاقتصاد الجديد.

و لمعالجة مختلف مناحي الموضوع تتضمن الدراسة النقاط التالية:

أولا– مدخل للاقتصاد المعرفي

ثانيا– مؤشرات اقتصاد المعرفة

ثالثا– التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر

أولا:مدخل للاقتصاد المعرفي:

يعد مصطلح اقتصاد المعرفة من المصطلحات المتداولة بشكل كبير في الأدبيات الاقتصادية،وقبل تعريف هذا المصطلح لبد من توضيح مصطلحين هما المعرفة و المعلومات لضبط المفاهيم:

1–المعرفة والمعلومات:المعلومات هي البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات (صلاح الدين عبد المنعم مبارك،2001،ص23). أي أن البيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف معينة وفي وقت معين، وتعتمد إلى حد بعيد على قدرات المتلقي على الاستفادة من المعلومات.أما المعرفة فتتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والابتكار أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص36). كما تعرف على أنها المزيج السائل من الخبرة والقيم والمعلومات السابقة والرؤى الخبيرة التي تقدم إطار لتقييم وتقرير الخبرات والمعلومات الجديدة (ربحي مصطفى عليان، 2008، ص56).

إذ أن المعرفة أشمل من المعلومة إذ أنها حصيلة امتزاج المعلومات والخبرات والتجارب والقدرات الحسية لدى الأفراد للخروج بمعرفة جديدة تخدم مصالح المجتمع.ونجد المعرفة بشكل عام في شكلين معرفة صريحة ومعرفة ضمنية، توصف المعرفة الصريحة بأنها واضحة ومسجلة مثل المعادلات الرياضية أو القوانين والتشريعات أما المعرفة الضمنية هي شخصية يصعب قياسها وإدارتها ومحلها العقل البشري.

2– تعريف اقتصاد المعرفة:

يعرف اقتصاد المعرفة تطور سريع وواسع النطاق ما أحدث تغير في الفكر الاقتصادي بكل ما يحمله من خصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي، رغم أن دور المعرفة

وأثرها في الاقتصاد ليس بالأمر الجديد، وهذا ما أثار عدة نقاشات من خلالها تظهر عدة تعاريف وتسميات منها: الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الالكتروني أو اقتصاد اللاملموس كما يطلق عليه البعض، ومن بين هذه التعاريف: يعني اقتصاد المعرفة التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات ومراكز التعليم والبحث وصناعة الدماغ المصنع بشريا (ربحي مصطفى عليان، 2008، ص376).

تعرفه المجموعة الاقتصادية لأسيا والمحيط الهادي على أنه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي لتطور و تحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة (عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي،2007، ص26).

وهو الاقتصاد الذي يكون فيه إنتاج السلع والخدمات معتمد بشكل كبير على حجم المعرفة أكثر فأكثر بكميات مهمة وبشكل تصبح مصدر رئيسي لخلق الثروة (Abdelkader, 2006, p37 Djeflat).

من خلال التعاريف السابقة اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دور محوري في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على العنصر البشري القادر على إنتاج واستخدام ونشر المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

3- خصائص اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة هو اقتصاد متميز في عدة جوانب (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نوفمبر2011، ص04):

- الدور المتنامي للابتكار و البحث العلمي.
- التعليم المستمر كأساس لزيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
- دور قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات كمحفز أساسي للنمو.
- وجود بيئة اقتصادية مواتية لتفعيل آليات الاقتصاد الجديد.
- توفر المعرفة كسلعة عامة.
- اعتبار رأس المال المعرفي العنصر الأساسي المحدد للتنافسية.
- سيادة أسواق المنافسة الكاملة.
- امتلاك العمالة مهارات التعلم والتكيف بسرعة.
- ارتباط أسرع المهن نموا بتقنيات المعلومات والاتصالات.

4- ركائز الاقتصاد المعرفي: يستند الاقتصاد المعرفي على أربع ركائز: (نداء محمد النجار، 2012، ص49):

4-1- نظام ابتكار فعال: نظام فعال من روابط المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء متغيرات البيئة العالمية.

4-2- ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

4-3- التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

4-4- الحاكمية الراشدة: التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا:مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لمعرفة توجه أي دولة لاقتصاد المعرفة هناك مجموعة من المؤشرات تدل على أنه النمط السائد في الاقتصاد، وتعد منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة (كام) (KAM:Knowledge Assessment Methodology)، من أهم الأدوات التي تقيس قدرة الدول والمناطق على إنتاج وتوطين ونشر المعرفة ومدى جاهزيتها للمنافسة في اقتصاد المعرفة، وتضم هذه المنهجية 109 مؤشرا (أومتغيرا) مقسما على أربع أسس أو ركائز تمثل ركائز اقتصاد المعرفة بالنسبة للبنك الدولي وهي:التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، ويتم حساب المؤشرات على أساس متوسط معدلات الأداء في بلد معين أو منطقة معينة من خلال قياس مؤشر المعرفة (KI :Knowledge Index)

ومؤشر اقتصاد المعرفة (KEI: Knowledge Economy)، ويوضح الشكل الموالي مؤشرات اقتصاد المعرفة:

الشكل رقم (01): مؤشرات اقتصاد المعرفة

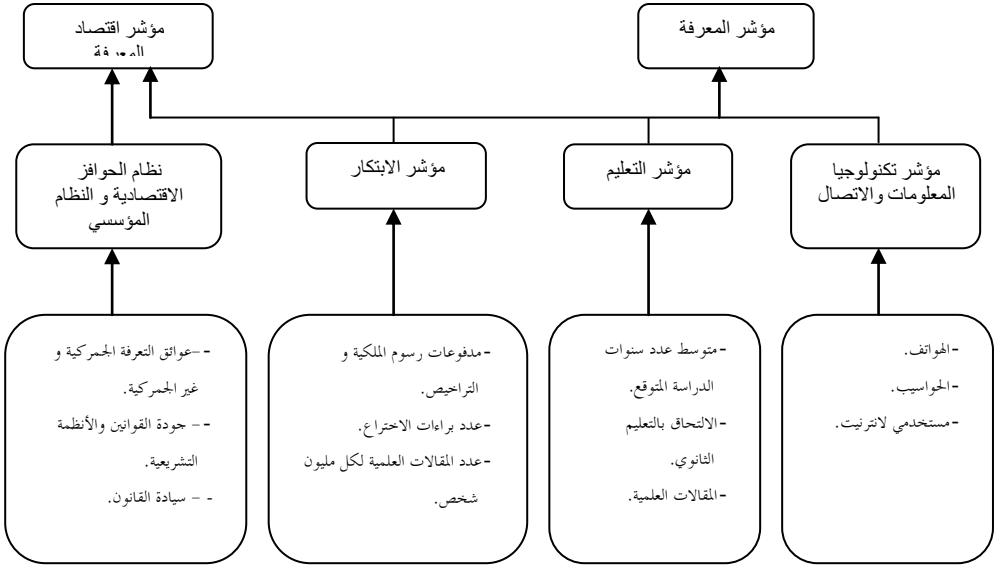

Source: Knowledge Economy Index(KEI)2012Ranking: http//:www.worlbank.*org/kam.*

هناك ست حالات لعرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات و هي كالتالي:

-**المؤشر العام:** يضم كل من مؤشر المعرفة و مؤشر اقتصاد المعرفة :

مؤشر المعرفة= مؤشر نظام الابتكار+ مؤشر التعليم + مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

مؤشر اقتصاد المعرفة= مؤشر المعرفة+ مؤشر الحوافز الاقتصادية و النظام المؤسسي.

- **بطاقة النتائج الأساسية** (Basic scorecard)**:** تحتوي على 14 مؤشرا أساسيا، حيث أن كل أساس من أسس اقتصاد المعرفة له ثلاث مؤشرات بالإضافة إلى مؤشر المعرفة (KI) الذي يعطي المعدل الأساسي لأداء المؤشرات الرئيسية الثلاثة (التعليم، الإبداع وتكنولوجيات الإعلام والاتصال) وكذلك مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) الذي يقيس أداء كل المؤشرات الرئيسية.

- **بطاقة النتائج المتخصصة** (Custom scorecard): ويحتوي على كل المؤشرات 109 التفصيلية التي تحدد مدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة.

– **مقارنة زمنية** (Overtime comparaison): و تظهر تطور الدول من عام 1995 إلى أحدث سنة متوفرة.

– **مقارنة بين الدول** (Cross country comparison):تسمح باستعمال الرسوم البيانية لمقارنة مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة.

– **خارطة العالم** (World map): و تظهر خارطة العالم مرمزة (coded) بالألوان عن وضع الدول و استعدادها بالنسبة لاقتصاد المعرفة من 1995 إلى أحدث سنة.

و لكل هذه الركائز مؤشرات نوعية من أجل قياس قابليتها للولوج لاقتصاد المعرفة باستخدام أداة بنشماركغ (Benchmarker) هذا المقياس يمتد من0 إلى 10 درجة. فكلما اقترب المؤشر من العشرة كان ذلك دليلا على مستوى أفضل من اقتصاد المعرفة ويبين على أن الدولة في الطريق الصحيح من التحوّل إلى اقتصاد المعرفة وكلما اقترب المؤشر من الصفر كان ذلك دليلا على أن الدولة مازالت في بداية الطريق.

تساعد أيضا هذه المنهجية على تحديد العوائق و الفرص التي تواجه الدول، و الجوانب التي يجب أن توجه كل قواها و تستثمر فيها كل مواردها لمواصلة تنمية قائمة على المعرفة(Djeflat Abdelkader, 2006, p41).

وبهدف التبسيط يتم الاعتماد على 12 متغير قائم على الركائز الأربعة لاقتصاد المعرفة بهدف قياس مدى جاهزية أي دولة لاقتصاد المعرفة مثل ما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة.

الركائز	المؤشرات
النظام الإقتصادي و المؤسسي	- التعريفات الجمركية و القيود غير الكمية. جودة التشريعات. القواعد القانونية
التعليم و القدرات البشرية	- معدل القراءة و الكتابة - معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي - معدل الالتحاق بالتعليم العالي
القواعد الهيكلية للمعلومات	- عدد الهواتف لكل 1000 نسمة - عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة - عدد مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة.
نظام الابتكار	- مدفوعات و متحصلات الإتاوات بالدولار الأمريكي لكل فرد. - المقالات في الدوريات العلمية لكل مليون نسمة. - براءات الاختراع الممنوحة لكل مليون نسمة من USPTO.

Source: The World Bank, Measuring Knowledge in the world's economies, 2008, p03.

ثالثا:التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر

لمعرفة مدى جاهزية الجزائر للدخول في الاقتصاد المعرفي سنحاول تطبيق منهجية البنك الدولي التي تعتمد على ركائز اقتصاد المعرفة الأربعة:

- **النظام الاقتصادي و المؤسسي:** يضم هذا المؤشر عدة مؤشرات أهمها:
  - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي PIB لكل فرد.
  - معدل البطالة.
- **نظام الابتكار:** هو متوسط بسيط لمتغيرات كل من:
  - مدفوعات ومتحصلات الإتاوات.
  - طلبات براءات الاختراع بمعرفة USPTO.
  - المقالات والمنشورات بالدوريات العلمية والفنية.
- **التعليم و الموارد البشرية:** هو متوسط بسيط لمتغيرات:
  - مؤشر التطور البشري.
  - معدل القراءة و الكتابة.
  - معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.
  - معدل الالتحاق بالتعليم العالي.
- **تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:** هو متوسط بسيط لمتغيرات:
  - عدد الهواتف لكل 1000 نسمة
  - عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة
  - عدد مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة.

1-مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر مقارنة بدول العالم:

تم دراسة مؤشر اقتصاد المعرفة في منهجية البنك الدولي لسنة 2012 لمجموع 146 اقتصاد، تتبوأ السويد قمة الترتيب العالمي و تأخذ الجزائر المرتبة 96 بمؤشر اقتصاد معرفة KEI يقدر بـــ 3,79 نقطة و هذا الترتيب تحسن ب 14 رتبة مقارنة بسنة 2000 أين كان الترتيب 110،و بمقارنة هذا المؤشر بالدول العربية نجد أن الجزائر تأتي في المرتبة السابعة بعد كل من الإمارات 6,94 نقطة، عمان 6,14 نقطة، السعودية 5,96 نقطة، قطر5,84 نقطة، الكويت5,33 نقطة و تونس4,56 نقطة.من خلال مقارنة هذا المؤشر بالدول

التي تعرف تحسنا في هذا المؤشر نجد أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة ضمن أول 10 دول تعرف تطور في هذا المؤشر في 2012 كما يبين الجدول الموالي:

- KEI: مؤشر اقتصاد المعرفة.
- EIR: النظام المؤسسي و الاقتصادي.
- ICT: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

من خلال مقارنة مركبات مؤشر اقتصاد المعرفة للجزائر مع السعودية التي تأتي في أعلى الترتيب نجد أنها تأخذ ترتيب أحسن في كل المؤشرات رغم أن الجزائر تعرف تغيرات أحسن في مؤشر النظام الاقتصادي والمؤسسي ومؤشر نظام الإبداع إلا أنه يبقى ترتيب السعودية هو الأحسن رغم أنها تعرف تغير يقدر بـــ+0 في مؤشر نظام الإبداع مقابل +16 بالنسبة للجزائر. وهذا راجع للاستثمار المعرفي السعودي حيث ذكر تقرير البنك الدولي أن السعودية سبقت أكثر دول العالم تقدما في تصنيفها العالمي، وقفزت 26 مرتبة منذ 2000 لتحتل المركز 50 من بين 146 دولة ضمها التصنيف العالمي، والوحيدة عربيًا ضمن خريطة البحث العلمي العالمية في عام 2012 بعد تحقيقها المعايير اللازمة المرتكزة على نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي، ونسبة المهندسين والعلماء إلى عدد السكان.

الجدول رقم (02): أول 10 دول تطورت في ترتيب KEI في 2012.

الدولة	تغير ترتيب KEI	ترتيب KEI	KEI	تغير EIR	ترتيب EIR	تغير ترتيب الابتكار	ترتيب الابتكار	تغير ترتيب التعليم	ترتيب التعليم	تغير ترتيب ICT	ترتيب ICT
السعودية	26	50	5.96	+17	60	0	84	+30	58	+45	21
عمان	18	47	6.14	-9	44	+26	57	+15	74	+19	55
مقدونيا	16	57	5.65	+34	59	+10	69	-12	78	+17	48
أذربيجان	15	79	4.56	+24	103	+14	89	+8	53	+26	78
ألبانيا	14	82	4.53	+50	71	+8	101	-16	83	+37	72
الجزائر	14	96	3.79	+23	115	+6	99	+21	71	+21	89
رواندا	14	127	1.83	+45	95	+10	134	+2	137	+3	143
بيلاروسيا	11	59	5.59	+21	114	+5	60	-1	33	+20	47
رومانيا	9	44	6.82	+20	40	+10	53	+19	29	+5	59
روسيا	9	55	5.78	+15	117	+11	40	-17	44	+19	44

Source: Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Ranking: http://www.worlbank.org/kam

نستنتج أن الجهود المبذولة في هذا المجال غير كافية على الجزائر بدل مجهود أكبر في تحسين أدائها على مستوى كل مؤشر للحاق بركب الدول المتطورة و التأسيس لاقتصاد المعرفة.

2- التحليل التفصيلي لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر:

يتضح من الجدول رقم(02) تقارب كبير في أرقام مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، وتعد قيمة مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية الأقل فيما بينها، سنحاول تحليل كل مؤشر:

2-1-النظام الاقتصادي والمؤسسي: تخض هذه المؤشرات كفاءة الاقتصاد الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية:

2-1-1- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي(PIB):حسب دراسة أجرتها مجلة جلوبال فينانس Globale Finance لأغنى وأفقر الدول في العالم تتصدر الجزائر المركز العاشر10 عربيا بنصيب فرد من PIB بعد تونس بـــقيمة 7124 مليار دولار سنة 2010، ومن خلال مقارنة معدل تطور نموPIB بدول مصدرة للبترول مثل قطر والكويت وليبيا نجد أنها تعرف تراجعا مع محاولة استدراك لكن يبقى التطور بمعدلات منخفضة وفق ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(03): نموPIB الحقيقي٪ (التغير السنوي).

الدولة	2007-2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014*
الجزائر	4 ,4	2,0	1,7	3,6	2,4	2,5	3,3	3,4
قطر	12,0	17,7	12,00	16,7	13,0	6,6	5,6	5,0
العربية السعودية	4,8	8,4	1,8	7,4	8,5	6,8	4,4	4,6

المصدر:الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديد المسار القادم، مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، ماي 2013
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2013/mcd/mena0513a.pdf

* توقعات 2013 و 2014.

الجزائر رغم أنها تعرف تطور في معدل النمو PIB إلا أنه طفيف مقارنة بدول عربية أخرى مثل قطر والسعودية، وهذا راجع لنمو غير متوازن يشكل فيه القطاع النفطي 98٪ من الصادرات في غياب سياسة التنويع الاقتصادي.

2-1-2-معـــــدل البطـــالة: توصف البطالة أنها الحالة التي يبحث فيها الفرد الذي لديه الرغبة والقدرة على العمل المدفوع بدرجة كافية وفـــق قـــدراته ومؤهلاته لكنه لا يجده لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة نتيجة أوضاع سوق العمل. وتقاس البطالة بنسبة العمال المتعطلين بالقياس إلى مجموع الأيدي العاملة التي تزيد عن خمسة عشر عاما.

تأتي الجزائر في المرتبة 13 عربيا من حيث معدل البطالة الذي بلغ 10٪ سنة 2012 بعد السعودية. وتشير الإحصائيات أن الشريحة الأكثر تضرر من البطالة هي شريحة الشباب (16– 29 سنة). و يوضح الجدول الموالي تطور البطالة في الجزائر من 2003 إلى 2010 مقارنة بدول الجوار تونس والمغرب:

الجدول رقم (04): تطور البطالة في الجزائر من2003 إلى2010 مقارنة بتونس و المغرب.

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	23,70	20,10	15,30	12,30	13,80	11,30	10,80	10
تونس	14,50	13,90	12,90	12,50	12,40	12,40	13,30	13
المغرب	11,60	11,90	10,80	11	9,70	9,60	9,10	8,90

Source : Perspective monde : http://perspective.ushebronk.ca

نلاحظ أن معدل البطالة ينخفض من 2003 إلى 2010 لكن هذا الانخفاض مقارنة بالمغرب وتونس بمعدل أقل حيث يصل إلى 8,9٪ في المغرب في حين 10٪ في الجزائـــر بينما تعرف تونس انخفاض ثم ارتفاع في 2009 و2010 بسبب الأوضاع السياسية التي تعرفها البلاد، و تعود أسباب تطور البطالة إلى:

– التسرب المدرسي بـــ350 ألف مفصول سنويا، ما يطرح مشكل على مستوى سوق العمل الذي يكون الطلب فيه على عمال مؤهلين مع وجود مفارقة حيث تستورد الجزائر عمالا في تخصصات لا تتطلب تأهيلا عاليا مثل استيراد عمال صينيين في قطاع البناء والأشغال العمومية.

– انخفاض معدلات النمو فتوفير فرص العمل يتطلب نمو سنوي لا يقل عن 6 إلى 7٪ في الفترة الممتدة بين 2010 و2020 حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات، مقارنة

بالمعدلات المحققة في السنوات الأخيرة الذي لم تتعدى بالمتوسط 3,5٪ هي نسبة لا تسمح في الواقع سوى بالحفاظ على الوظائف الموجودة دون أدنى إمكانية لوظائف جديدة(شريط حسين، 29882=? / http/ /iefpedia.com/arab/).

- ارتفاع معدل الزيادة السكانية بحيث بلغ حجم النمو الطبيعي للسكان المقيمين في الجزائر808000 نسمة أي ما يعادل معدل نمو 2,16٪ وهو مستوى لم يسجل منذ سنة 1994(Office Nationale des statistiques, Démographie Algérienne , 2013, http : www.Ones.dz).

2-2- نظام الابتكار: وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة من خلال المنشورات العلمية وبراءات الاختراع التي تترجم في شكل سلع معرفية ذات مردود اقتصادي وتكنولوجي مضاعف. ويعتبر هذا المؤشر ضعيف مقارنة بالمؤشرات الأخرى وضعيف مقارنة بدول عربية لها نفس البيئة الاقتصادية مثل تونس ومصر.

2-2-1- براءات الاختراع: تقع الجزائر في المرتبة 138 في مؤشر الاختراع الدولي لسنة 2013. وتشير إحصائيات المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) أن الجزائر أودعت 15 طلب خلال أربع سنوات (2000-2003) من خلال نظام الإيداع الموحد الذي انضمت إليه بتاريخ 8 مارس 2000، وهو ما يمثل 9,2٪ من إجمالي 156 طلب مودع في الجزائر خلال نفس الفترة فيما أودعت إسرائيل 4532 في نفس الفترة (بختي إبراهيم، دويس محمد الطيب، 2006،ص 152).

2-2-2-المقالات والمنشورات العلمية:يمثل البحث العلمي في الجزائر 30,62٪ من إنتاج دول المغرب العربي و9,33٪ من الإنتاج العربي من2003 إلى 2012، وقد عرفة زيادة ملحوظة في السنوات العشر الأخيرة.

فحسب بيانات البنك الدولي تأتي الجزائر في الترتيب الرابع عربيا بالنسبة للنشر العلمي من حيث العدد في حين تأتي السعودية في المرتبة الأولى في 2012 و2013، مع انخفاض يقدر بـــ0,25٪ ، ورغم تخصيص100مليار دينار من 2008 و2013 وصل عدد المنشورات إلى20000 في 2009. ومن ناحية التأطير نجد 600 باحث لكل مليون مواطن، والجزائر ما زالت بعيدة عن المعايير الدولية التي تحدد بـــ2000 باحث لكل مليون مواطن، مع العلم أن

فرنسا تتوفر على4300 باحث لكل مليون ساكن في حين في اليابان5600 باحث لكل مليون مواطن (Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, revue elbahth, l'Algérie 3ème en Afrique en matière de recherche scientifique, N°3, 4 trimestre 2010, P11).

ينعكس كل ما سبق سلبا على قطاع صناعة المنتجات التكنولوجية عالية الدقة وبالتالي ينعكس كذلك على صادرات الجزائر من المنتجات عالية التكنولوجية من الصادرات المصنعة في حين تنتعش صادراتها من المواد الأولية التي لا تحمل أي قيمة معرفية. ويرجع ضعف هذا المؤشر إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمي من خلال الإنفاق على البحث والتطوير والتنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

3- التعليم والقدرات البشرية: ترقية الموارد البشرية والتركيز على جودة التعليم من العوامل الهامة في إنتاج السلع ذات المحتوى المعرفي الذي تشكل اليوم مصدر الميزة التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

3-1-مؤشر التطور البشري: يقيس مؤشر التطور البشري مستوى رفاهية الدول بالقياس إلى معطيات كيفية مثل السن المتوقع عند الميلاد، معدل الأمية، والمستوى المعيشي. عرفت قيمة مؤشر التطور البشري في الجزائر تحسنا ما بين 1982 إلى 2012 ارتفعت من0,461 إلى 0,713 ارتفعت بـــ55٪ سنويا لتقع في أعلى مستوى للتطور البشري في سنة 2012، وتأخذ الجزائر المرتبة 93 ما بين 187 دولة ومنطقة. ويوضح الجدول الموالي تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1980 إلى 2012:

الجدول رقم (05): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 2000-2012.

	السن المتوقع عند الميلاد	عدد سنوات التعليم	متوسط سنوات التعليم	الناتج المحلي الإجمالي لكل مواطن (بالقوة الشرائية المعادلة للدولار)	قيمة مؤشر التنمية
2000	70.1	10.2	5.9	5.783	0.625
2005	71.7	12.7	6.9	6.810	0.680
2010	72.9	13.6	7.6	7.262	0.710
2011	73.1	13.6	7.6	7.341	0.711
2012	73.4	13.6	7.6	7.418	0.713

Source: Human Development Report 2013, Algeria HDI values and rank changes in the 2013 Human Development Report, UNDP: hdr.undp.org/sites/default/files/Country.../DZA.pdf

فيما يخص تصنيف الدول النامية حسب "التراجع المعتبر" في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمته القصوى صنف تقرير التنمية البشرية الجزائر في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة من خلال تمكنها من تخفيض هذا الفارق بـــ 34,4 بالمائة منذ

1990. وعلى مستوى المغرب العربي تأتي الجزائر وراء ليبيا التي احتلت المرتبة 64 بمؤشر يقدر بـــ0,769متبوعة بتونس في المرتبة 94 بمؤشر يقدر بـــــــــ0,712 والمغرب في المرتبة الـــ130 بمؤشر يقدر بـــ0,591 حيث صنف ضمن الدول التي لها تنمية بشرية "متوسطة" وموريتانيا التي احتلت المرتبة ال155 بمؤشر يقدر بـــ0,467 حيث وردت ضمن قائمة الدول التي لها تنمية بشرية "ضعيفة"(http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/806).

و تحليل تطور هذا المؤشر لثلاث سنوات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (06):تطور مؤشر التنمية البشرية من 2010 –2012

	2010	التطور2010-2011	2011	التطور 2011-2012	2012
السن المتوقع عند الميلاد	0.8322	0.94	0.8400	0.00	0.8400
التعليم	0.6589	2.75	0.6770	0.00	0.6770
الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد	0.6326	0.25	0.6342	0.24	0.6357
مؤشر التنمية البشرية	0.7100	0.14	0.7110	0.28	0.7130

Source : Cherif AISSAT, L'indice de développement humain de l'Algérie : 93ème un classement mirage ! http://dzactiviste.info/lindice-de-developpement-humain-de-lalgerie-93eme-un-classement-mirage/

من الواضح من خلال الجدول أن مؤشر التنمية البشرية ارتفع نتيجة ارتفاع إيرادات البترول التي تمول الواردات وليس بفعل السياسات المنتهجة في المجال الاجتماعي.

بشكل عام من الجيد أن يكون تحسن في مؤشر التنمية البشرية لكن لبد من تحسين هذا المؤشر أكثر وأكثر لمجارات الدول ذات الريادة بالتركيز على المستوى المعرفي للعنصر البشري.

3-2-التعليم في الجزائر:تعرف اليونسكو التعليم على أنه حق إنساني أساسي وهام لتحقيق التنمية الإنسانية، ومعرفة القراءة والكتابة هي مكون أساسي من مكونات التعليم، و"معرفة القراءة والكتابة والحساب هي القدرة على التحديد والفـــهم والتفسير والخلق والاتصال والحساب باستخـــدام المـــواد المكتوبة والمطبوعة المرتبطة بسياقات مخـــتلفة" (معهد اليونسكو للإحصاء، الجيل الثاني من إحصائيات معرفة القراءة والكتابة ،2009، كندا، ص13).

أشار تقرير التنمية البشرية 2013 إلى أن نسبة محو الأمية لدى الفئة البالغ سنها 15 سنة وما فوق تقدر بـــــ72,6٪ مع تسجيل نسبة تسرب مدرسي يقدر بـــ5٪ في التعليم الابتدائي،.وتقدر ونسبة الرضا على التعليم بـــ67,1٪. ومع أن اهتمام الجزائر بالتعليم بدأ منذ الاستقلال إلا أنه بمقارنة النسب السابقة بدول أخرى نجد أنها لا تزال متأخرة حتى عن

دول مجاورة مثل تونس، أما عن نسبة الرضا عن مستوى التعليم فيخضع إلى مقاييس كمية أكثر منه نوعية.ويمكن توضيح مؤشر التعليم في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مؤشر التعليم في الجزائر 2013.

	معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة ما فوق 15 سنة (2005-2010)	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم	نسبة الرضا بمستوى التعليم		
			الابتدائي	الثانوي	العالي
قطر	96,3	103,0	94,0	10	69,9
السعودية	86,6	106 ,0	101,0	36,8	61 ,8
الجزائر	72,6	110,0	95,0	30,8	67 ,1
تركيا	90,8	102,0	78,0	45,8	54 ,3
تونس	77,6	109,0	90,0	34,4	54,8

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2013، (و.م.أ) نيويورك، ص183.

4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

عملت الجزائر على تطوير بنيتها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف التحول إلى مجتمع مبني على العلم والمعرفة من خلال تبني مخطط إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 الذي يركز على ثلاثة عشر محور رئيسيا من أهمها:

-تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية،.والمؤسسات،.والأسر والمؤسسات الصغيرة باستغلال تجهيزات وتطبيقات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-تطوير الكفاءات البشرية من خلال التعليم العالي والتكوين المهني و تلقين كافة فئات المجتمع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتثمين نتائج البحث و تعبئة الكفاءات.

-ضبط مستوى الإطار القانوني (التشريعي والتنظيمي) الوطني الذي يساعد على إحلال الحكومة الالكترونية.

-تثمين التعاون الدولي من خلال إقامة شراكات إستراتيجية.

-الموارد المالية.

ويمكن تحليل مكانة الجزائر في هذا المؤشر من خلال مقارنته بمجموعة من الدول مثل ما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): تحليل مقارن لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال 2012.

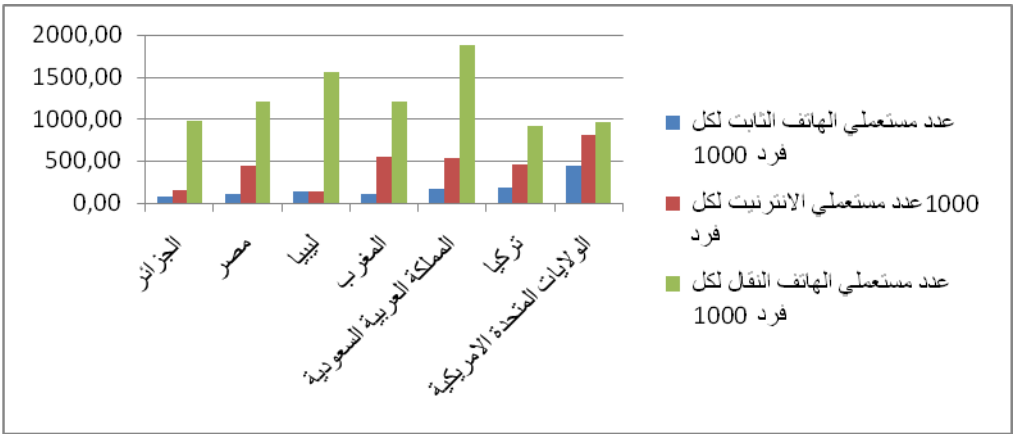

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمدا على http://www.itu.int

يوضح الشكل الذي يظهر مقارنة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية مصر وليبيا والمغرب وتركيا، نجد أن الولايات المتحدة متفوقة عن باقي الدول بشكل كبير خاصة في مجال استعمال الانترنيت والهاتف الثابت وتتفوق عليها السعودية في استعمال الهاتف النقال، في حين تأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة في هذا المؤشر بين دول المقارنة في الشكل بحيث لم تتعد حتى المتوسط في توفير خدمة الانترنيت.

هذا ما يفسر إحلال الجزائر في المرتبة 131 عالميا والحادية عشر إقليميا في مؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2013، مسجلة نتيجة تقدر بـــ2,78٪. ما يدل على أن الجزائر لم تستفد من انتعاش قطاع المحروقات على غرار دول أخرى نفطية مثل السعودية.

ورغم إطلاق خدمة الجيل الثالث نهاية 2013 التي جاءت متأخرة أين تُقدم دول أخرى خدمة الجيل الرابع منذ عدة سنوات. خاصة وأن الدراسات أثبتت أنه مع ارتفاع عدد مشتركي خدمة الجيل الثالث في الدول المتقدمة بـــ10٪ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بـــ 1,33٪.هذا ما يستدعي التميز بروح الابتكار والمبادرة وتوفير بنية تحتية مواتية لتقوية أحد أركان المعرفة في الجزائر.

نتائج الدراسة و التوصيات:

الاقتصاد المبني على المعرفة هو اقتصاد متنامي يفرض و جوده على الاقتصاديات الدولية خاصة وأن الدول الذي تبنت هذا التوجه حققت مستوى غير مسبوق من معدلات النمو، فكان هذا الموضوع محل دراسة جهات دولية أهمها البنك الدولي الذي قام بإعداد منهجية لتقييم جاهزية الدول للولوج لهذا الاقتصاد الجديد استندا لركائز أربعة هي: النظام المؤسسي والاقتصادي ، الابتكار، التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و بتطبيق منهجية البنك الدولي على الاقتصاد الجزائري توصلت الدراسة إلى أن الجزائر مازالت بعيدة عن التوجه نحو اقتصاد المعرفة حتى على المستوى العربي ، رغم ما للاقتصاد الجزائري من مزايا التي تعطيه فرصة للمضي قدما في الاقتصاد الجديد والانتقال من سوق مستهلك للمنتجات المعرفية المستوردة إلى سوق يتم تغطيته محليا بمنتجات معرفية. يحتاج الاقتصاد المعرفي إلى تبني مجموعة من السياسات وتوفير بيئة مناسبة تولي اهتمام كبير للعنصر البشري وتنميته كأهم مصدر لتكوين رأس المال الفكري، وتعمل التشريعات على حماية رأس المال الفكري من خلال حقوق الملكية الفكرية لتشجيع الابتكار الذي يمثل مصدر الميزة التنافسية.

يبدو واضحا مما سبق أن الجزائر تعاني من عدة نقائص تحول دون تقدمها نحو اقتصاد المعرفة من أهمها:

التخلف الهيكلي في الاقتصاد بحيث أن معدلات النمو في الجزائر هي معدلات ناتجة عن ارتفاع صادرات البترول وليست قائم على اقتصاد إنتاج حقيقي يسمح بتحقيق معدلات نمو حقيقية.

الفجوة المعرفية كبيرة جيدا بين الجزائر والدول المتقدمة بشكل أصبحت فيها دولة مستهلكة للمنتجات المعرفية.

عدم توفر علاقة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية، وعدم توفر التمويل اللازم للأنشطة البحثية الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحفيز عملية الابتكار بدليل أن نسبة النشر العلمي ضئيلة والابتكارات المحمية ببراءات اختراع قليلة وما انعكس على حجم المنتجات المعرفية المنتجة محليا .

تعد الجزائر بلد طارد للكفاءات و الأدمغة.

لم تستفد الجزائر من انتعاش أسعار البترول في بناء بنية تحتية لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال. حتى أن الانترنيت ليست في متناول كل الجزائريين نتيجة ضعف القوى الشرائية للمواطن الجزائري الذي لا تسمح له باقتناء جهاز حاسوب. يتطلب إحداث تنمية معرفية في الجزائر صياغة إستراتيجية طويلة الأمد تتضمن العناصر التالية:

إحداث عملية تنمية بشرية تبدأ من عملية التعليم والتربية من أجل خلق مجتمع معرفي قادر على إنتاج المعرفة واستخدمها و نشرها.

تشجيع الابتكار والتطوير لتحقيق ميزة تنافسية تسمح بمجابهة التكتلات الخارجية وما تفرضه المنافسة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات من تحديات.

تسهيل الولوج للمعرفة من خلال توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وضع إطار قانوني وتشريعي يحمي المعرفة الذي يتم إنتاجها في الجزائر.

ربط علاقة تفاعلية بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، وإشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.

توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم والتدريب.

تعميم وتشجيع استخدامات وسائل الاتصال الحديثة في مختلف مناحي الحياة اليومية.

المراجع:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكو، تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، لبنان، نوفمبر2011.
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديد المسار القادم، مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2013/mcd/mena0513a.pdf
- المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، 2003.
- بختي إبراهيم، دويس محمد الطيب، براءات الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصادية(الجزائر والدول العربية)، مجلة الباحث،العدد04، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،الجزائر ،2006.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013.
- ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع،الأردن،2008.
- شريط حسين، وضعية البطالة في الجزائر وأسبابها،http://iefpedia.com/arab/?=29882
- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- معهد اليونسكو للإحصاء، الجيل الثاني من إحصائيات معرفة القراءة والكتابة، كندا، 2009.
- نداء محمد النجار، دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة جامعة غزة، رسالة لنيل متطلبات ماجستير في إدارة أعمال، كلية الجامعة الإسلامية غزة،2012.
- Cherif AISSAT, L'indice de développement humain de l'Algérie : 3ème un classement mirage ! http://dzactiviste.info/lindice-de-developpement-humain-de-lalgerie-93eme-un-classement-mirage/
- Démographie Algérienne, Office Nationale des statistiques, Avril2013, http://www.ones.dz
- Djeflat Abdelkader, l'économie fondée sur la connaissance, éditions dar el adib, Algérie, 2006.
- forte-augmentation-de-l-indice-de-developpement-humain-de-l-algerie-entre-1990-et-2012-pnud, http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/806.
- http://www.itu.int.
- http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2013/mcd/mena0513a.pdf.
- Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Ranking: http://www.worlbank.org/kam.
- Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Revue ELbahth, l'Algérie 3ème en Afrique en matière de recherche scientifique, N03-4eme trimestre 2010, Algérie.
- Perspective monde, http://perspective.ushebronc.ca.
- The World Bank, Measuring Knowledge in the world's economies, 2008.